

المؤسسات المالية غير المصرفية



إعداد
نور عدلي رزق





صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

المؤسسات المالية غير المصرفية

سلسلة كتب تعريفية
(العدد 6)
موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي



إعداد: نورا عدلي رزق

صندوق النقد العربي
2021

© صندوق النقد العربي 2021

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171552

فاكس: +97126326454

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

Website : <http://www.amf.org.ae>

هذا الكتيب يستهدف غير المختصين في الشأن الاقتصادي والمالي في الدول العربية ويخاطب بشكل عام المواطن العربي بهدف زيادة الوعي بأهمية دور القطاع المالي في تعزيز الشمول المالي.

المحتويات

4	أولاً: تمهيد
5	ثانياً: تعريف المؤسسات المالية غير المصرفية
6	ثالثاً: مكونات القطاع المالي غير المصرفي
14	رابعاً: جهود صندوق النقد العربي في تعزيز الوعي بأهمية القطاع المالي غير المصرفي
16	خامساً: التوصيات

أولاً: تمهيد

بالرغم من أن القطاع المصرفي يُعتبر أهم مكون للقطاع المالي في مختلف دول العالم، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية القطاعات المالية الأخرى، حيث يُعتبر القطاع المالي غير المصرفي شريكاً للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي والإستقرار الاجتماعي والمالي في دول العالم.



بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، عملت السلطات الرقابية على دراسة واقع هذا القطاع وتعريف وتحديد نشاطه والتحديات المرتبطة به بشكل دقيق مع ضرورة التركيز على توفير بيانات دقيقة عنه تمكن من متابعته وتقييمه، ذلك للوقوف على حجمه ومخاطره وتعزيز مبادئه المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية.



في نفس السياق، يُعتبر توفير غطاء رقابي لكافة المؤسسات المالية غير المصرفية نقطة إنطلاق للجهود الحكومية لتعزيز الدور الحيوي لهذه المؤسسات في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتنوعة وتوفير مصادر التمويل طويل الأجل للمشروعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي تعزيز الشمول المالي الذي يمكن تعريفه كما يلي:



ثانياً: تعريف المؤسسات المالية غير المصرفية

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات المالية غير المصرفية، حيث يختلف تعريف هذا القطاع من دولة لأخرى. لكن بشكل عام، عرّف مجلس الاستقرار المالي¹ هذه المؤسسات أنها تتكون من جميع المؤسسات المالية التي ليست بنوكاً مركزية أو بنوكاً تجارية أو مؤسسات مالية عامة².

في الدول العربية، وكغيرها من دول العالم، لا يوجد تعريف واضح للمؤسسات المالية غير المصرفية، حيث يختلف التعريف من دولة إلى أخرى. كذلك هناك اختلاف بخصوص الجهة الإشرافية المسؤولة عن رقابة هذا القطاع.

¹ مجلس الاستقرار المالي (FSB) هو هيئة دولية ترأب وضع الاستقرار المالي العالمي وتقدم توصيات بشأنه، علماً أن مقر المجلس في بازل، سويسرا.

² Global Monitoring Report on Non-Bank Financial Intermediation (2020).

في ضوء ما تقدم، سنحاول في الجزء (ثالثاً) تقديم نبذة عن عدد من مكونات قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية، بهدف تعزيز الوعي بدور هذا القطاع وأهميته.



ثالثاً: مكونات القطاع المالي غير المصرفي

تقوم العديد من الدول بدراسة واقع القطاع المالي غير المصرفي بهدف الوقوف على حجمه وتحليل مخاطره، من خلال توفير البيانات اللازمة، لذلك نستعرض فيما يلي نبذة عن مكونات القطاع:

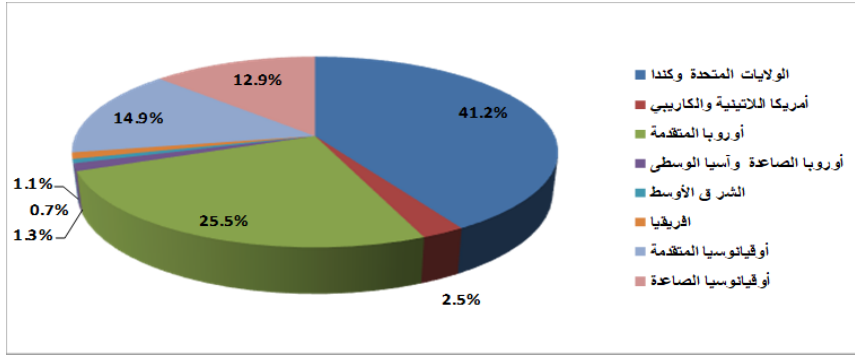
أ. **قطاع التأمين:** يعتبر قطاع التأمين عنصراً مهماً في تعزيز الإستقرار المالي، حيث يتمثل دوره في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر المحتملة الحدوث، إضافةً إلى تجميع وحشد المدخرات الوطنية وتنميتها لتعزيز التنمية الاقتصادية. في الدول العربية يلعب قطاع التأمين دوراً



أساسياً في دعم الإقتصاد الوطني، كونه يُعتبر من أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، حيث يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين ودعم الأنشطة الاقتصادية.

يُعتبر سوق التأمين في الدول العربية صغير الحجم نسبياً، حيث بلغت حصته أقل من 1 في المائة من سوق التأمين العالمي في عام 2019، الأمر الذي يعكس أهمية تعزيز الاهتمام بهذا القطاع الهام.

الحصة السوقية للقارات من سوق التأمين العالمية في عام 2019



المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re (2019).

من أهم المقاييس المستخدمة لقياس انتشار خدمات التأمين ما يُسمى بـ"عمق التأمين"، الذي يُقاس من خلال إحتساب إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ هذا المؤشر لدى الدول العربية حوالي 1.8 في المائة في نهاية عام 2019، أي بتحسن طفيف مقارنة بالنسبة المسجلة عام 2018 البالغة 1.7 في المائة³.

ب. شركات التمويل غير المصرفية: تبرز أهمية هذا القطاع من خلال دوره المتمثل في تقديم التمويل، بشكل أساسي للفئات التي تواجه تحديات في الحصول على الإئتمان من البنوك، إلا أن غياب الرقابة عن هذا القطاع في بعض الدول وغياب عناصر التمويل المسؤول لديه قد يؤدي إلى

³ المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2020.

حدوث مخاطر نظامية تتمثل في إقبال كاهل الأفراد (بالذات محدودي الدخل) بالمديونية، الأمر الذي يزيد من احتمالية تعثر الأفراد، مما قد يؤدي إلى أثر سلبي على الإستقرار المالي والإجتماعي. نستعرض فيما يلي بعض أنواع شركات التمويل غير المصرفية:

1. شركات التمويل الأصغر: تهدف هذه الشركات إلى تقديم قروض بمبالغ بسيطة لأجال قصيرة، بهدف تمويل مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة، مثل الحرف اليدوية، والمنتجات الزراعية، والأعمال التجارية، وغيرها. كما تقدم تمويلات لغايات دعم المشاريع الإبتكارية، ومشاريع الشباب والمرأة، بالتالي تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدرة للدخل. لا بد من الإشارة إلى أن العديد من البنوك المركزية تقوم بإخضاع مؤسسات التمويل الأصغر لرقابتها، نظراً لدورها الهام في تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي.



تجدر الإشارة إلى أن قطاع التمويل الأصغر يعتبر قطاع واعد في الدول العربية، حيث بلغ حجم موجوداته في نهاية عام 2019 حوالي 2 مليار دولار أمريكي⁴.



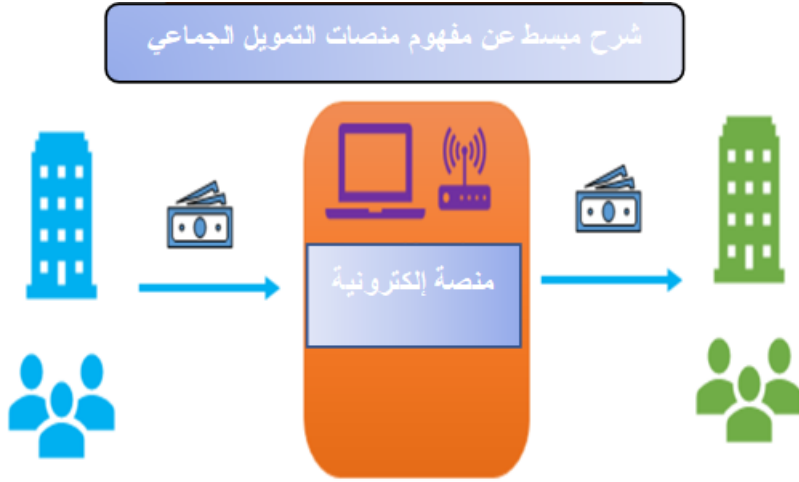
2. **شركات التمويل الجماعي:** يُمكن تعريف شركات التمويل الجماعي أنها شركات تعمل من خلال منصات إلكترونية عبر الشبكة الالكترونية، تتيح لعدد كبير من الأفراد والشركات تقديم مساهمات مالية فردية صغيرة على أساس الإقراض أو الاستثمار أو التبرعات، بالتالي تمكّن من جمع مبالغ كبيرة لتمويل الأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة دون وساطة المؤسسات المالية التقليدية مثل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر⁵.



⁴ صندوق النقد العربي: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2020.

⁵ كتاب التمويل الجماعي في الدول العربية: الأفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي (2019)، د. هبة عبد المنعم ود. رامي عبيد.

ازدادت في السنوات الأخيرة أهمية دور منصات التمويل الجماعي في توفير السيولة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما انعكس إيجابياً على الشمول المالي، ومن هنا تبرز أهمية تعزيز الوعي بأهمية شركات التمويل الجماعي في الدول العربية وإيجاد الإطار التشريعي الملائم لها بشكل يأخذ في الاعتبار المخاطر التي من الممكن أن تنجم عن هذه المنصات، خصوصاً في ضوء أهمية دور الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصادات العربية وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال خفض معدلات الفقر والبطالة وتعزيز مستويات الاستثمار.



3. **شركات التأجير التمويلي:** يعتبر قطاع التأجير التمويلي من أبرز المصادر غير التقليدية للحصول على التمويل اللازم بأجال مختلفة، يتم الحصول على التمويل من خلال علاقة تعاقدية تتيح للمستخدم (المستأجر) استخدام أصل معين مملوك للشركة المؤجرة، حيث يتم إبرام اتفاق تعاقدي قانوني بين الطرفين مقابل دفعات (عادةً ما تكون شهرية) لمدة زمنية محددة، بمعنى أن شركة التمويل تقوم باستئجار أصل معين بناءً على اختيار العميل، وما يتناسب مع ظروف حياته ونشاطه، ويكون ذلك مقابل أقساط يتم الاتفاق عليها مسبقاً، ويتم دفعها

خلال مدة زمنية محددة، مقابل أن تنتقل ملكية الأصل المأجور بعد انتهاء العقد إلى المستأجر بشكل تلقائي، أو مقابل مبلغ معين يتم الاتفاق عليه مسبقاً، ويمكن خلال فترة العقد أن يقوم المستأجر بشراء الأصل المأجور.

4. **شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تهدف هذه الشركات إلى تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل اللازم، بحيث تكون المنتجات المالية مُصممة خصيصاً لاحتياجات هذه المشروعات.

5. **شركات مالية أخرى:** إضافةً إلى ما تقدم هناك عدد من الشركات المالية، التي تأخذ نماذج أعمالها أشكال أخرى لا يتسع المجال لذكرها، لكنها تهدف في نهاية الأمر إلى دعم إحتياجات الأفراد الذين تعذر منحهم إنتمان مصرفي، أو لم تناسبهم المنتجات والخدمات المقدمة عبر قنوات التمويل التقليدي. من الأمثلة على هذه الشركات، شركات بطاقات الإنتمان، وشركات التمويل العقاري، وشركات أنظمة الدفع التي تقدم خدماتها ومنتجاتها المالية من خلال أجهزة الهاتف النقال.



ج. **شركات الصرافة:** يُعتبر قطاع شركات الصرافة قطاعاً حيويّاً في مختلف دول العالم خصوصاً في الدول النامية، حيث يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد، من خلال تعزيز مستويات العملات الأجنبية. أما الدور الأبرز الذي تؤديه هذه

الشركات، هو تحويل الأموال من قبل المقيمين في الخارج إلى عائلاتهم وأقاربهم في بلدانهم الأصلية، مما يعزز من تدفق العملات الأجنبية.



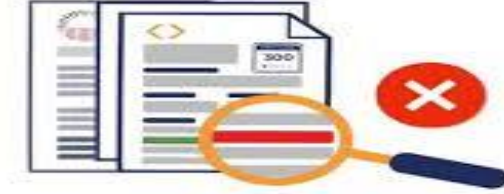
د. شركات الوساطة المالية: توفر شركات الوساطة المالية خدمات للمتعاملين والمستثمرين في أسواق المال، تتراوح من خدمات تنفيذ أوامر البيع والشراء للأوراق المالية، وخدمات إدارة حسابات التداول، وتقديم المشورة، وخدمات إدارة الاستثمار. كما تلعب هذه الشركات دوراً مهماً في توعية المستثمرين وزيادة أنشطة التعامل في أسواق المال. تخضع هذه الشركات لرقابة وإشراف هيئات الأوراق المالية في دولها.

هـ. شركات المعلومات الائتمانية: توفر هذه الشركات قاعدة معلومات وبيانات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان، سواء كانوا أفراد أم شركات. يكمن دور هذه الشركات في مساهمتها في ترشيد القرارات الائتمانية، بحيث يتم اتخاذ القرار الائتماني السليم بناءً على مخاطر العملاء، بشكل مبني على تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد⁶.



⁶ ورقة "دور نظم المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الإئتمانية"، صندوق النقد العربي (2019).

في السياق نفسه، يتوفر في التقرير الإئتماني عن العميل المُستعلم عليه كافة التزاماته المالية تجاه مؤسسات التمويل، إضافةً إلى معلومات أخرى عنه تتمثل في أي مطالبات مالية عليه تجاه المؤسسات الحكومية.



و. مزودي التقنيات المالية الحديثة: يُمكن تعريف التقنيات المالية الحديثة أنها المنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنية الحديثة، وتستخدم لتحسين نوعية الخدمات والعمليات المالية التقليدية أو لها تأثير على المؤسسات في القطاع المالي منها: تطبيقات الدفع الإلكتروني، وخدمات الدفع الإلكتروني، والتمويل الجماعي، والعملات الرقمية والافتراضية، والمستشارون الماليون، والروبوتات، والبلوكشين (نموذج نقل الأصول المالية).

تزايد الإهتمام باستخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع المصرفي والمالي خلال السنوات الماضية، خصوصاً مع النمو الكبير الذي تشهده الاتصالات والتقنيات والخدمات المرتبطة بها، بحيث ازدادت الفرص التي تتيحها هذه التقنيات والخدمات على صعيد تعزيز كفاءة العمليات المالية والمصرفية، خاصة في مجال دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتشجيع ريادة الأعمال وتعزيز الشمول المالي.



رابعاً: جهود صندوق النقد العربي في تعزيز الوعي بأهمية القطاع المالي غير المصرفي

يقوم صندوق النقد العربي بشكل مستمر بتبني العديد من البرامج والجهود التي تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية القطاع المالي غير المصرفي في تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث يحرص الصندوق من خلال مشاوراته مع الدول العربيّة الأعضاء على تضمين برامج الإصلاح لإجراءات ترمي إلى تعزيز متانة هذا القطاع.

من جانب آخر، تضمنت فعاليات اليوم العربي للشمول المالي لعام 2020، التأكيد على أهمية التثقيف المالي وتعزيز الوعي بالقطاع المالي غير المصرفي، وتعزيز استخدام التقنيات المالية الحديثة وتسريع الانتقال للخدمات المالية الرقمية، الأمر الذي يساعد على دعم الوصول للخدمات المالية المناسبة.

اليوم العربي
للشمول المالي
ARAB FINANCIAL INCLUSION DAY
27 April / أيلول ٢٧



كما يقوم صندوق النقد العربي بإصدار تقرير سنوي حول الاستقرار المالي في الدول العربية، يشمل فصلاً ثابتاً حول واقع القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية، وتقييماً شاملاً لمخاطر القطاع.

إضافةً لذلك، قام الصندوق بإصدار العديد من الدراسات والأوراق حول القطاع المالي غير المصرفي، التي خرجت بتوصيات مناسبة لتطوير القطاع.

من جانب آخر، قام صندوق النقد العربي بعقد سلسلة من الإجتماعات التشاورية حول قضايا ترتبط بقطاع التأمين، إضافةً إلى مناقشة المواضيع المرتبطة بالقطاع المالي غير المصرفي في إجتماعات اللجان وفرق العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بمشاركة خبراء دوليين.

في نفس السياق، قدم معهد التدريب وبناء القدرات عدد من الدورات التدريبية التي ينظمها للكوادر الفنية العاملة في الجهات الرسمية في الدول العربية الأعضاء، من أهمها البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية والأجهزة الإحصائية تشمل مواضيع ترتبط بالقطاع المالي غير المصرفي.

خامساً: التوصيات

يلاحظ مما سبق أن القطاع المالي غير المصرفي يُسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، وحشد المدخرات، وتعزيز تدفق الإستثمارات، وزيادة ثقة المستثمرين. حيث يُعتبر القطاع المالي غير المصرفي مُكملاً للقطاع المصرفي التقليدي، لما قد يوفره من مصادر تمويل للمشروعات الاقتصادية المختلفة، وحماية الممتلكات والأفراد.

يمكن تقديم عدد من التوصيات التي من شأنها تعزيز الوعي بالقطاع المالي غير المصرفي، منها:

- 1- دعوة السلطات المعنية في الدول العربية إلى إيلاء المزيد من الإهتمام بالقطاع المالي غير المصرفي، من خلال تعزيز الإهتمام بالتوعية والتثقيف المالي.
- 2- قيام السلطات الرقابية المعنية بتضمين القطاع المالي غير المصرفي في استراتيجياتها المتعلقة بالشمول المالي.
- 3- دعوة السلطات الرقابية المعنية بإطلاق حملات توعية بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، تستهدف التعريف بالقطاع المالي غير المصرفي.
- 4- إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول واقع القطاع المالي غير المصرفي بهدف تقييم حجمه وأثره وتوفير مصادر بيانات دقيقة.
- 5- تعزيز المنظومة التشريعية لتمكين القطاع المالي غير المصرفي من القيام بدوره المنشود في التنمية الاقتصادية.

- 6- تعزيز التحول الرقمي وتبني الإستراتيجيات والبرامج الداعمة لذلك.
- 7- بناء قدرات العاملين في القطاع المالي غير المصرفي، وتقديم برامج تدريبية ملائمة لهم.
- 8- تضمين المناهج الدراسية المتعلقة بالثقافة المالية فصل تعريفى عن القطاع المالي غير المصرفي.

المصادر:

1. صندوق النقد العربي (2020)، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربيّة.
2. صندوق النقد العربي (2020)، كتاب التمويل الجماعي في الدول العربية: الآفاق والأطر التنظيميّة، صندوق النقد العربي (2019)، د. هبة عبد المنعم ود. رامي عبيد.
3. صندوق النقد العربي (2019)، ورقة "دور نظم المعلومات الإنتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الإستدانة".
4. Financial Stability Board: Global Monitoring Report on Non-Bank Financial Intermediation (2020) .
الصور المستخدمة في الكتيب متوفرة في الموقع: <https://pixabay.com>

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي
شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

• متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الشبكة الإلكترونية:

<https://www.amf.org.ae>







صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

Arab Monetary Fund Building
Corniche Street
Abu Dhabi, United Arab Emirates
P.O Box 2818
www.amf.org.ae